

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات

Artificial Intelligence Governance from a human rights perspective: Increased opportunities and reduced challenges

د. زكية بلهول

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2 (الجزائر)

z.belhoul@univ-setif2.dz

تاريخ النشر:

2026/04/11

تاريخ القبول:

2026/03/05

تاريخ الارسال:

2025/12/18

الملخص:

تمتلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي القدرة على تعزيز حقوق الانسان وترقيتها، وبالمقابل تنتج تحديات خطيرة تؤدي لانتهاكها، لذا كان هدفنا من هذه الدراسة التوصل الى كيفية تحقيق التوازن بين تطور الذكاء الاصطناعي الامن والعادل وحماية وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق حوكمة وفق أسس إنسانية لإدارة مخاطره والتقليل منها.

فالذكاء الاصطناعي لا تكون له قيمة مضافة إلا إذا كان متسقا مع القيم الإنسانية وموجها نحو تحقيق العدل والمساواة وحفظ الكرامة الإنسانية، لذا يجب اعتماد أطر قانونية شاملة عالمية موحدة قائمة على الحقوق لحكومته وضمان نشره بشكل أخلاقي يركز على القانون الدولي لحقوق الانسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بحزم لاستغلال إمكانيات الذكاء الاصطناعي مع تقليل مخاطره.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي - حقوق الانسان - حوكمة - تحديات - فرص.

Abstract:

Artificial intelligence applications have the potential to enhance and promote human rights, but conversely, they also produce serious challenges that lead to their violation. Therefore, our aim in this study was to find out how to achieve a balance between the development of safe and fair artificial intelligence and the protection and promotion of human rights through human-based governance to manage and minimize its risks.

Artificial intelligence will only add value if it aligns with human values and is geared towards achieving justice, equality, and preserving human dignity. Therefore, comprehensive, unified, and universal legal frameworks based on rights must be adopted to govern it and ensure its ethical deployment grounded in international human rights law. The international community must act decisively to harness the potential of artificial intelligence while mitigating its risks.

key words; Artificial intelligence – human rights – governance – challenges – opportunities.

مقدمة:

تعد حقوق الإنسان حقوقاً متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم، أو لونه، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر، ولنا جميعاً نحن البشر الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وقد تطورت الحقوق الإنسانية بمرور الزمن وازدادت تحديثاً وتعديلاً ومرونة لتواكب التغيرات المستجدة في العالم، منها الذكاء الاصطناعي الذي يعد السمة المميزة الرئيسية للمجتمع الحديث، والذي أثر كثيراً على المعايير المحددة لحياة الناس في المجتمع وممارسة حقوقهم وحرياتهم.

ومع توسع نطاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي السريع والتي أصبح تأثيرها على حقوق الإنسان قضية محورية تستدعي البحث المعمق، دعا المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى وضع حقوق الإنسان في صميم هذا التحول خاصة بعد ظهور احتياجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، مثل حرية الاستخدام وضرورة الدفاع عن خصوصية الأفراد من مخاطر الاختراق، وزيادة الوعي بأمن الدول السيبراني لحمايتهم من القرصنة الرقمية والتجسس. ونظراً لكونها قضايا عابرة للحدود بسبب طبيعة التكنولوجيا نفسها، فمن الضروري تنظيم التعامل معها والتحكم في مخاطرها دولياً، وتشجيع التعاون مع منظمات الأمم المتحدة لتنظيمها قانونياً.

لذلك تهدف دراسة حوكمة الذكاء الاصطناعي من منظور حقوق الإنسان إلى استكشاف الطرق العديدة التي يؤثر بها الذكاء الاصطناعي سلبيًا وإيجابيًا على حقوق الإنسان؛ أي معرفة مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وتعزيزها والتمكين منها من خلال دراسة الفرص التي يتيحها، وتوضيح التحديات والمخاطر

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات —————
القانونية والأخلاقية التي تهدد هذه الحقوق وبعض المبادئ الجوهرية فيها، وكذلك تهدف الدراسة لتحديد الأطر القانونية والأخلاقية التي تحقق التوازن بين التقدم التكنولوجي العادل والمنظم والأمن وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفق أسس إنسانية قائمة على الحقوق.

لذلك من المهم جداً أن ندرس العلاقة المتداخلة والمعقدة بين حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي السريع ودائم التطور، لنتمكن من تحديد أفضل السبل لتنظيمه بطريقة آمنة تحمي حقوق الإنسان وتضمن الاستخدام الأمثل والمسؤول لهذه التكنولوجيا حتى تكون عادلة وفي خدمة الانسان، تحافظ على ديناميكيتها. والسؤال المطروح هنا هو: ما هي الضوابط والأسس القانونية الإنسانية التي يجب وضعها لحوكمة الذكاء الاصطناعي بطريقة تواكب سرعة تطوره مع تحقيق التوازن بين حماية وتعزيز حقوق الانسان بزيادة فرصه وتقليل تحدياته، ليكون بذلك عادلاً آمناً وفي خدمة الإنسان بالدرجة الأولى؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي الوصف المفاهيم وتفسيرها وشرحها وتفكيكها وإعادة تركيبها في خطة متوازنة بمفهومنا، حيث تم دراسة آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان من خلال التطرق للفرص التي يقدمها والتحديات التي يطرحها في المبحث الأول، ثم تم تحليل منظومة حوكمة قانونية تنظم عمل الذكاء الاصطناعي بصفة آمنة وعادلة وفقاً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تم وضعها، أو ما يعرف بأئسنه الذكاء الاصطناعي وأخلقته لضمان حماية وتعزيز حقوق الانسان في المبحث الثاني.

المبحث الأول: آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه "فرع من علوم الحاسوب يهدف لتوظيف البرامج المحوسبة لأداء مهامٍ تتطلب عموماً ذكاءً بشرياً، نحو الإدراك اللغوي، وتمييز الأنماط، وحل المشكلات"،¹ وهو من غير مجتمعتنا وأثر بشكل عميق على كيفية عيشنا وعملنا وتفاعلنا، ومع تطوره سيستمر تأثيره على حقوق الإنسان بصفة ديناميكية.² فمن جهة،

⁽¹⁾ أميرة كواش، "أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على حياة وسرديات الفلسطينيين/ات"، حملة - المركز

العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، شباط / فبراير 2024، ص 6. 2025/2/7. www.7amleh.org

⁽²⁾ Council of Europe Human Rights and artificial intelligence (CDDH-IA) <https://www.coe.int>

ساهم الذكاء الاصطناعي في منح البشر فرصا جديدة لتحسين حياتهم وتمكينهم من التمتع بمعايير أفضل لحياة كريمة، لأن المعيار الأساسي لحماية حقوق الإنسان هو تمكين الأفراد من التمتع بالكرامة الإنسانية. إلا أنه من جهة أخرى، فرض على الأفراد تحديات ومخاطر جديدة مختلفة قد تهدد حقوقهم وحياتهم الأساسية بشكل مباشر أو غير مباشر.¹

المطلب الأول: الفرص التي يخلقها الذكاء الاصطناعي للأفراد للانتفاع الجيد

بحقوقهم

حقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان والمرتبطة بطبيعته، والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما؛ فاحترام حقوق الإنسان وحماية الكرامة الإنسانية المتأصلة في كل إنسان يشكلان أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.²

ويتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تعزيز حقوق الإنسان، خاصة وأنها غير قابلة للتجزئة ومتراكبة، فهو يؤثر على كل حق من حقوق الإنسان المعترف بها تقريبًا. وتعد الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي للأفراد عديدة جدا ولا يمكن حصرها بشكل كامل، لذا سنذكر الفرص المهمة منها، خاصة تلك التي تؤثر بشكل واسع النطاق على حياة الأفراد كونها الأكثر تأثيرا على حياتهم وحقوقهم.³

الفرع الأول: تحسين جودة الحقوق الأساسية المرتبطة بالعيش الكريم

يرتبط الذكاء الاصطناعي ارتباطا وثيقا بحياة الأفراد في المجتمع، لذا تسعى الحكومات إلى تلبية احتياجات مواطنيها بشكل أفضل بواسطته، وتعمل على تحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من الحصول على الخدمات العامة بسرعة وبجودة عالية من خلال الروبوتات والأتمتة والتنبؤات والتطبيقات، وبتحسين كيفية تقديمها لتوفير الوقت والجهد والمال على الأفراد.

¹ Ghofran M. I. Hilal, Yousra M. M. Chabaan Amel M. M. Njehi , The Governance of Artificial Intelligence in Line with the International Human Rights Law, Dirasat: Shari'a and Law Sciences, Volume 49, No. 4, 2022, PP. 126-138, p. 131. <https://doi.org/10.35516/law>.

² علي عاشور الفار، دور الأمم المتحدة في الرقابة على حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1993، ص 4-5.

³ Ghofran M. I. Hilal, Yousra M. M. Chabaan Amel M. M. Njehi , Op.Cit. p. 131.

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات

حيث يمكن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الحق في الصحة، والحق في التعليم، والنقل، والحق في العمل بتوفير فرص عمل جديدة للأفراد.¹ ففي مجال الصحة مثلا، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المرضى وتقديم توصيات علاجية دقيقة وتشخيص الأمراض بناءً على الأعراض والتاريخ الطبي للمرضى، مما يساهم في تحسين جودة الحق في الصحة. أما في مجال التعليم، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تخصيص المناهج الدراسية وفقاً لاحتياجات الطلاب الفردية من خلال تحليل أداء الطلاب وتقديم توصيات مخصصة، ويمكن للمعلمين تحسين استراتيجيات التدريس وزيادة فعالية التعلم والتعليم، كما يمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتطوير منصات تعليمية تفاعلية تعزز من تجربة التعلم وتساعد الطلاب على تحقيق أهدافهم الأكاديمية، وهذا كله يعزز الحق في التعليم ويرفع جودته.²

الفرع الثاني: ضمان الحق في الأمن

يعتبر الأمن من القضايا الحيوية التي يجب مراعاتها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية. حيث يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الأمن السيبراني من خلال تحليل الأنماط السلوكية واكتشاف التهديدات المحتملة قبل حدوثها؛ على سبيل المثال، تستخدم بعض المؤسسات الحكومية أنظمة ذكاء اصطناعي لمراقبة الشبكات واكتشاف الأنشطة غير المعتادة التي قد تشير إلى هجمات سيبرانية.³

كما يوفر الذكاء الاصطناعي قدرات مراقبة في الوقت الفعلي، مما يمنحه دوراً حيوياً في مجال الأمن، على سبيل المثال يمكن بسهولة تكييف أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل تلك المستخدمة في بيئات الأمن لمراقبة التهديدات وتتبع انتهاكات حقوق الإنسان. ومع التقدم في

¹ طه الكوني المختار معيوف، "القانون والذكاء الاصطناعي: حماية حقوق الانسان في ظل التكنولوجيا الحديثة"، مجلة الاصلية، المجلد السادس، العدد 11، 2025م، ص 207. تم الاطلاع عليه يوم: 15 جويلية 2025م. <https://alasala.alandalus-libya.org.ly/>

² Ibrahim.Sh، تقرير استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات الحكومية، 10 أوت 2025م. <https://lezwrb.com/> 2025/08/10/

³³ Ibrahim.Sh، مرجع سابق.

تقنيات، مثل تقنية التعرف على الوجه وتحليل الحشود، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي اكتشاف الانتهاكات المستمرة كالاحتجاز غير القانونية أو القمع العنيف، والتي يمكن الإبلاغ عنها بعد ذلك إلى السلطات المعنية ومنه ضمان الحق في الأمن للأفراد.¹

الفرع الثالث: زيادة جودة الحق في الوصول للمعلومات والمعرفة

الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على إنتاج كمية ضخمة من البيانات الجديدة، وتحسين نقل المعلومات والمعرفة وتعزيز إنتاجها، وخفض تكاليف معالجة المعلومات، وتمكين الخوارزميات الحديثة القائمة على التعلم الآلي والبيانات الضخمة من خلال توظيفها لعدد ضخم من الأجهزة الرقمية منخفضة التكلفة لجمع كمية هائلة من البيانات في ثوانٍ معدودة، وتحليلها لإنتاج أفكار دقيقة حول العمليات والسلوكيات بما يحفز الابتكار من أجل إحداث تغييرات أساسية في الإنتاجية.²

المطلب الثاني: المخاطر والتحديات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي لحقوق

الإنسان

يُعتبر مبدأ عالمية حقوق الإنسان حجر الأساس في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ما يعني أننا جميعنا متساوون في تمتّعنا بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، ولا يجب أبدًا حرمان أيّ شخص منها أو انتهاكها، إلا في حالات محددة ووفقًا للإجراءات القانونية الواجبة، وبالمقابل نجد الدول ملزمة بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

ولكن المشكل اليوم يكمن في أن الذكاء الاصطناعي يفرض مخاطرًا ومعضلات أخلاقية وتهديدات قانونية فريدة من نوعها غير مسبوقة على المجتمع البشري شأنه شأن أي تطور تكنولوجي آخر وأكثر، فرغم أنه يوفر فرصًا لم تكن متخيلة من قبل لتحسين التمتع والانتفاع بحقوق الإنسان، نجد آثاره المجتمعية السلبية أخذة في التفشي على نطاق واسع بسبب وتيرة تطويره السريعة وغموضه واستقلاليته التي تستتبع معها جملة من المخاطر والتحديات تهدد حقوق الإنسان.

¹ Sam Bowman, **The role of artificial intelligence in predicting human rights violations** November 14, 2024 open global rights. <https://www.openglobalrights.org>

² Ghofran M. I. Hilal, Yousra M. M. Chabaan Amel M. M. Njehi, Op. Cit, p.129-130.

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات

الفرع الأول: انتهاك الحق في الخصوصية والبيانات الشخصية

يمكن أن يؤدي جمع وتخزين وتحليل البيانات الشخصية المتعلقة بحياتنا الخاصة واستخدامها واستغلال في أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تهديد الحق في الخصوصية بطرق عدة، خاصة إذا لم يتم إدارتها بشكل صحيح¹ في ظل انتشار مصادر البيانات والتوسع في جمعها واستخدامها أو مشاركتها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي دون موافقة الأفراد. حيث يمكن للمجرمين الوصول إلى هذه المعلومات الحساسة، كما يمكن ممارسة المراقبة التعسفية من قبل الجهات الحكومية في دول العالم بواسطة برامج تجسس معقدة، خاصة لم يتم وضع العديد من الدول ل ضمانات قانونية أساسية ومباشرة لتنظيم عمليات اختراق الحواسيب،² ولم تفلح وسائل حماية البيانات الموجودة أيضا في مواكبة التقدم المحرز في أساليب القرصنة والتجسس، ففي عام 2019م تم تسجيل أكثر من 7000 عملية خرق للبيانات مما أدى إلى الكشف عن أكثر من 15 بليون سجل.³

كما أن تكنولوجيا المراقبة تمكّن في كثير من الحالات من حدوث انتهاكات خطيرة للخصوصية على يد الحكومات والأفراد والخواص، ويمكن أن تكون تكنولوجيا المراقبة أدوات فعالة لإنفاذ القانون حيثما استخدمت وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان الساري، ولكن هناك تقارير تفيد عن وجود برامج لمراقبة الاتصالات بشكل محدد وللتعرف على ملامح الوجه، حيث يمكن أن تنشأ عنهما انتهاكات لحقوق الإنسان وتؤدي إلى اعتقالات أو احتجاجات تعسفية وانتهاك الحق في الاحتجاج السلمي؛ فهي مراقبة غير قانونية أو غير ضرورية وتعسفية.⁴

¹ احمد بن صالح بن ناصر البرواني، مرجع ساق، ص. 906905.

² Tareq AL-Billeh, Ruba Hmaidan, Ali Al-Hammouri, Mohammed Al Makhmari, "The Risks of Using Artificial Intelligence on Privacy and Human Rights: Unifying Global Standards", JURNAL MEDIA HUKUM, 31(2): 333-350, 2024, p.346.

DOI: <https://doi.org/10.18196/jmh.xv3>

³ الأمم المتحدة، حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية: التقرير النهائي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2024م، ص 13. <https://www.un.org/ar/global-issues/artificial-intelligenc>

⁴ الأمم المتحدة، حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية: التقرير النهائي، مرجع سابق، ص 14.

من ناحية أخرى، ومع ازدياد وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضي عوضا عن التواصل البشري الفعلي، زادت مخاطر الاعتداء على حق الأفراد بالخصوصية، ولاسيما فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة التي ستزداد بشكل مطرد¹؛ لذا يتحتم توفير الحماية الفعالة للبيانات الشخصية وحماية الحق في الخصوصية بما يتماشى مع المعايير المتفق عليها دوليا، ويجب على الحكومات والمنظمات تحقيق توازن بين استخدام الذكاء الاصطناعي للصالح العام وحماية حقوق خصوصية الأفراد من خلال قوانين حماية البيانات القوية.

الفرع الثاني: تقويض الحق في المشاركة السياسية

يثبت الذكاء الاصطناعي تآكل مذهب الأنظمة الديمقراطية وتغير القيم المجتمعية من خلال تسهيل انتشار المعلومات المضللة والمغلوبة، ونشر التزييف العميق في الوسائط الرقمية لزراعة الفوضى واللامن، وإزالة المحتوى الذي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان خاصة في فترة الانتخابات والفترات الخاصة. فيمكن لهذه الأنظمة أن تحلل بيانات المستخدمين من الرجال والنساء بعد تحديد فئاتهم العمرية وتستهدفهم بمعلومات معينة تؤثر على عواطفهم، وعلى قراراتهم السياسية والاجتماعية وتتلاعب بعقولهم. إضافة إلى ذلك، ظهور الحملات الدعائية القوية المنظمة والمنخفضة التكلفة، قد تزيد من أعداد المعارضين للجهات الرسمية والسياسية بالدولة، وستزيد من نقص الثقة بين المواطنين وحكوماتهم وإداراتهم المحلية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى زعزعة الاستقرار السياسي داخل الدول.²

ويمكن إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الأنظمة الاستبدادية في المراقبة وقمع المعارضة، مما يؤدي إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، على سبيل المثال تم إعادة استخدام تقنية التعرف على الوجه المصممة في الأصل لأغراض أمنية في بعض البلدان للمراقبة الجماعية واضطهاد الأقليات، وهذا يمثل مفارقة خطيرة، فالتكنولوجيا ذاتها المخصصة لحماية حقوق الإنسان يمكن استخدامها لتقويضها.³

¹ Ghofran M. I. Hilal, Yousra M. M. Chabaan Amel M. M. Njehi, Op.Cit, p.131

² طه الكوني المختار معيوف، مرجع سابق، ص 214.

³ Sam Bowman, Op.Cit.

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات

الفرع الثالث: تفويض الحق في عدم التمييز والحق في المساواة

أنظمة الذكاء الاصطناعي تخلق تهديدات خطيرة على الحق في عدم التمييز والحق في المساواة وكرامة الإنسان واستقلاليتته الذي نص عليهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (م2) وعدة اتفاقيات أخرى¹. حيث تظهر الصورة الأولى للتمييز بين الدول وشعوب الشمال والجنوب، إذ يتركز السواد الأعظم من بحوث الذكاء الاصطناعي في الشمال العالمي، كما أسفر تفاوت البنى التحتية الرقمية والافتقار للمساواة في الوصول إلى التقنية عن فجوة رقمية بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، وما يميز ويزيد من خطورة تهديدات الذكاء الاصطناعي عن باقي الابتكارات التقنية سابقا هو المستوى العالي من الانتشار التقني السريع، بالإضافة إلى عدم المساواة في وسائل إنشاء التقنيات الجديدة والوصول إليها، والتغير التقني الذي يتسارع بصفة دائمة، وهذا يحرم المجتمعات المهمشة في الجنوب من الوصول الى تطورات الذكاء الاصطناعي².

كما يتجسد التمييز العرقي في استخدام الذكاء الاصطناعي بالفعل في تسهيل المراقبة الجماعية وإدامة التحيز في نظام العدالة الجنائية، وفي مجال الرعاية الصحية، حيث تبين أن بعض أدوات تقدير المخاطر الصحية تنطوي على عوامل تصنيف قائمة على العرق، كما يوجد تمييز عرقي في الأدوات التعليمية، مثلا: غالبا ما تصنف الأقليات العرقية على أن احتمالات نجاح أفرادها في مسيرتهم التعليمية والمهنية أقل، بسبب تصميم الخوارزميات ومعايير اختيار البيانات المستخدمة لتدريبها، مما يديم الإقصاء والتمييز. كذلك يظهر التمييز وعدم المساواة في سوق العمل، والوصول إلى السكن، وفي الوصول إلى الخدمات المصرفية، وبالتالي تفاقم التمييز ضد الفئات المهمشة بالفعل والقيام بذلك بطرق يمكن أن تكون غير محسوسة تقريبا للشخص العادي³.

¹ Council of Europe Human Rights and artificial intelligence (CDDH-IA)

² Ghofran M. I. Hilal, Yousra M. M. Chabaan Amel M. M. Njehi , Op.Cit, p.

³ أشويني ك.ب، المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، العنصرية والذكاء الاصطناعي: "إن التحيز في الماضي يؤدي إلى تحيز في المستقبل"،

جويلية 2024. 28 جويلية 2025. <https://www.ohchr.org/ar/stories/2024/07/racism,2025>

نجد أيضاً تحيز في البيانات والمعلومات، فالافتراض الواسع في استخدام الذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الإنسان يكمن في أن التكنولوجيا يمكن أن تقدم تنبؤات دقيقة بناءً على البيانات التاريخية والمراقبة في الوقت الفعلي، ويمكن أن تكون انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية راسخة، أي هناك خطر يتمثل في فشل الذكاء الاصطناعي في التقاط الفروق الدقيقة بين ظروف الأفراد، ومنه تعزيز التحيزات الموجودة في البيانات¹ وإدامتها عن غير قصد مما يؤدي إلى نتائج تمييزية خطيرة تنتهك حقوق الأفراد.²

فنماذج الذكاء الاصطناعي لا تكون جيدة إلا بقدر جودة البيانات التي يتم تدريبها عليها، وإذا كانت هذه البيانات غير كاملة وخاطئة أو مبنية على تحيزات قائمة على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو غيرهم، فإن ذلك سينعكس على أداء النظام لعمله واتخاذ قراراته، فتكون تنبؤاته غير دقيقة وتميزية، وبذلك تؤدي إلى اتهامات كاذبة أو إلى عواقب مدمرة لحقوق الأفراد.³

كذلك تأذت الفئات المهمشة كثيراً بسبب المخاطر الناتجة عن الذكاء الاصطناعي مع أوجه عدم المساواة القائمة، ومحدودية الوعي العام بكيفية انتهاك الذكاء الاصطناعي لحقوق الإنسان،⁴ حيث تتجلى فجوة الذكاء الاصطناعي بوضوح في السياق الفلسطيني الإسرائيلي، مسفرة عن عواقب وخيمة ومميتة على الجانب الفلسطيني، حيث يملئ التفوق التقني والعسكري والاقتصادي الإسرائيلي طرق دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي⁵ في حياة

¹ Sam Bowman, Op.Cit.

² احمد بن صالح بن ناصر البرواني، "حقوق الانسان في عصر الذكاء الاصطناعي" معطيات رؤى وحلول"، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، اصدار خاص، عمادة البحث العلمي والابتكار، جامعة الزيتونة الأردنية، 2024، ص. 906905.
https://zjls.zuj.edu.jo/PapersUploaded/v5_s/041.pdf

³ Sam Bowman, Op.Cit.

⁴ أميرة كواش، مرجع سابق، ص 3.

⁵ تقنيات التعرف على الوجوه، والأسلحة الآلية، ورصد وسائل التواصل الاجتماعية، والاستهداف العسكري. قاعدة قطع الذئاب Wolf Pack للمراقبة الجماعية/ تقنيات التعلم الآلي والخوارزميات المؤتمتة لتحديد أهداف القصف،

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات
الفلسطينيين راسمًا بذلك واقع محفوف بالتهديدات الحيويّة لحقوق الإنسان
الفلسطيني.¹

الفرع الرابع: تهديد الحق في العمل

يجد الحق في العمل أساسه القانوني في الاعلان العالمي لحقوق الانسان (م6) وفي
العهد الدولي الثاني 1966م (م23)، وللذكاء الاصطناعي تأثيرا سلبيا على المجتمع البشري
والطريقة التي نعيش ونعمل بها فيه، ومع تطوره التدريجي لن تكون هناك حاجة للجهود
البشرية في مجال العمل، حيث أنه يمكن القيام بكل عمل تقريبا آليا دون حاجة لجهود
للإنسان. وسيؤدي استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي القادرة على إحداث تغيير جذري في
أسواق العمل إلى استبدال الوظائف التقليدية بآلات ذكية تعتمد على التكنولوجيا
الحديثة، ما سيهدد بتشريد ملايين العاملين وطردهم من وظائفهم وانتهاك حقهم في العمل.
كما ستكون الاعمال الفكرية معرضة للخطر أيضا بشكل كبير عن طريق السرقة
الالكترونية والغش، ما سيرفع معدلات البطالة والفقر، وستصبح العديد من الوظائف
التي تتطلب مهارات بشرية غير ضرورية سواء في القطاعات الخدمية أو الصناعية أو
الزراعية أو غيرها.²

الفرع الخامس: تأثير حقوق الفئات الهشة والضعيفة

بالنسبة لحقوق فئة الأطفال والتي تعد الأكثر ضعفا وهشاشة تأثرت كثيرا من
الذكاء الاصطناعي، مثلا يُستخدم في نشر محتوى ضار، كمواود استغلال الأطفال جنسياً
وصور إباحية، التنمر والعنف بأنواعه وهذا يشكل انتهاكا خطرا لحقوق الطفل. كذلك فئة
النساء والفتيات بصورة خاصة لم تسلم من العنف والاستغلال والجنس والدعارة... الخ،
وهذا انتهاك جسيم لحقوقهن، إضافةً إلى المخاوف من تضخيم المحتوى المعادي للسامية
والمعادي للإسلام والعنصري الذي تتعرض له الفئات القليلة العرقية أو الدينية³. فمن
دون وجود ضوابط كافية، قد يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والفجوات

¹ أميرة كواش، مرجع سابق، ص 3.

² طه الكوني المختار معيوف، مرجع سابق، ص 213.

³ الأمم المتحدة، الذكاء الاصطناعي. <https://www.un.org/ar/global-issues/artificial-intelligence>

الرقمية وإلى الإضرار بالفئات الأكثر هشاشة والمهمشون على وجه التحديد وبصورة غير متناسبة بتعزيز الذكاء الاصطناعي.¹

المبحث الثاني: حوكمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز حقوق الإنسان²

عند إطلاق OpenAI لبرنامج ChatGPT في عام 2022، ظهر ما يسمى بالذكاء الاصطناعي التوليدي، ومنذ ذلك الحين ظهرت منظمات الحقوق الرقمية تدعو باستمرار إلى حوكمة الذكاء الاصطناعي وفق أسس حقوقية لإدارة أضراره والآثار السلبية المحتملة على كرامة الإنسان واضفاء الصبغة الإنسانية عليه، خاصة في ظل التباين السريع لتقنياته والاعتماد المتزايد عليها من قبل الحكومات والقطاع الخاص. لكن الإشكالية هي لا يمكن حوكمة الذكاء الاصطناعي مثل أي تكنولوجيا سابقة، لأنه لا يشبه أيًا منها، فسماته المتفردة تجعل مواجهة تحدياته أكثر صعوبة، وهذا راجع لقوته الكامنة في سرعة تطوره الفائقة، وإمكانية الحصول عليه بسهولة.³

المطلب الأول: نهج حقوق الإنسان كأساس لحوكمة الذكاء الاصطناعي

نحن اليوم بحاجة إلى إطار حوكمة عالمي لمعالجة مجموعة واسعة من المخاطر والتحديات المجتمعية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فبدلاً من تطوير أطر جديدة من الصفر يمكن الاعتماد على إطار حقوق الإنسان الدولي القائم⁴، لأنه يوفر نظام حماية فعال للمؤسسات والمنظمات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وفق أطر قانونية راسخة، وإطاراً مقبولاً عالمياً لتحليل وتقييم ومعالجة تأثير الذكاء الاصطناعي على الأفراد

¹ فولكر تورك، مرجع سابق.

² في عام 2018، عندما أدت التطورات في التعلم الآلي إلى طفرة في حماس الذكاء الاصطناعي، شهدنا انفجاراً مماثلاً ومتزامناً من "إرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" عديمة الفائدة ومقترحات تنظيمية ذاتية طوعية أخرى. في ذلك الوقت، دعت Access Now وغيرها إلى أدوات قانونية قابلة للتنفيذ وقائمة على حقوق الإنسان، وأطلقت إعلان تورنتو في RightsCon 2018، ودفعت إلى احترام الحق في المساواة وعدم التمييز في أنظمة التعلم الآلي.

³ إيان بريمر، مصطفى سليمان، ركانز حوكمة الذكاء الاصطناعي، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2023.

<https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/>

⁴ Eileen Donahoe, Megan MacDuffee Metzger, "Artificial Intelligence and Human Rights" *Journal of Democracy* Johns Hopkins University Press, Volume 30, Number 2, April 2019, pp.

115-126. 10.1353/jod.2019.0029

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات _____ والمجتمع، وكذلك يوفر سبل الانتصاف الفعالة والعادلة لانتهاكات حقوق الإنسان واحترامها وحفظها من الانتهاك.

فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يعبر عن منظومة من القواعد الدولية المصممة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، نجد قواعده في المعاهدات الدولية، في القانون الدولي العرفي، وفي المبادئ العامة للقانون؛ وكلها قواعد ملزمة للدول كونها تحدد حقوقا والتزامات ينظمها القانون الدولي لحقوق الإنسان على شكل التزامات من قبل الدول بمواجهة الأفراد للتصرف بطريقة معينة أو بالإحجام عن اتخاذ إجراء معين في سبيل تعزيز احترام هذه الحقوق وحمايتها من الانتهاك.¹

ورغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان جاء في حقبة ما قبل العصر الرقمي، يمكن اليوم أن تؤدي الانتهاكات المرتكبة في شبكة الإنترنت إلى انتهاكه، أي لا يمكن اعتبار الإنترنت فضاء غير خاضع للضوابط أو غير قابل لذلك، فحقوق الإنسان توجد داخل الشبكة كما توجد خارجها، ويجب احترامها احتراماً كاملاً.² وقد أكد فولكر تورك المفوض السامي للأمم المتحدة على ضرورة إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان واستخدامها كخارطة طريق للعمل على التغيير الجذري مستقبلاً.

ومع ذلك، فقد تم استبعاد حقوق الإنسان إلى حد كبير من نقاشات حوكمة وتطوير وتنفيذ الذكاء الاصطناعي في البداية؛ لذا يجب أن تصبح حقوق الإنسان أساساً لهذا التطور حتى يتم حماية حقوقنا في المرحلة القادمة من العصر الرقمي. وهناك عديد الحجج تم طرحها لدعم هذا الإطار الإنساني الأخلاقي من الحوكمة، تستند على أهمية أنسنة الذكاء الاصطناعي وأخلاقته، تتمثل في:

• **حماية الحقوق الأساسية:** يجب أن تضمن أنظمة الذكاء الاصطناعي حماية الحقوق الأساسية للإنسان، مثل الحق في الخصوصية والحرية والأمن وعدم التمييز والمساواة والتعليم والصحة... وغيرها.

¹ Ghofran M. I. Hilal, Yousra M. M. Chabaan Amel M. M. Njehi ,Op. Cit. p 132.

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الأمين العام، "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي"، تقرير رقم 20 A/74/821، 2020، واشينغتون. الولايات المتحدة الأمريكية، ص 12. <https://docs.un.org/ar/A/74/821>

• مكافحة التمييز وعدم المساواة: يمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم التحيزات الموجودة في البيانات والتمييز وعدم المساواة، مما يؤثر سلبيًا على المجتمعات المهمشة والهشة.

• يحدد الإطار المؤسسي المتطور الذي يتم من خلاله مراقبة معايير حقوق الإنسان وتعزيزها وإنفاذها بشكل منهجي في جميع أنحاء العالم، مثل المؤسسات القضائية (على المستوى الوطني أو الدولي) المسؤولة عن الفصل في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان لتقليل الأضرار المحتملة على الأفراد والمجتمعات.

• ضمان المساءلة والشفافية: يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للمراجعة والمساءلة، مع توفير الشفافية حول كيفية اتخاذ القرارات فيها وفق المعايير العالمية وآليات المساءلة التي تحدد كيفية معاملة الأفراد.

أما الأساس الفلسفي لهذه الحوكمة هو مدرسة دمج حقوق الإنسان في دورة حياة الذكاء الاصطناعي بأكملها، وحسب هذه المدرسة تدرج مبادئ حقوق الإنسان في عملية جمع البيانات واختيارها، وفي تصميم النماذج والأدوات والخدمات المتأتية عنها، وفي عمليات تطويرها ونشرها واستخدامها. كما يجب أن يشترط التنظيم تقييم المخاطر التي تنطوي عليها نظم الذكاء الاصطناعي والآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان قبل الاستخدام وأثناءه وبعده، ومن الضروري للغاية ضمان الشفافية والرقابة المستقلة والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة، لا سيما عندما تستخدم الدولة نفسها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. ويجب حظر أو تعليق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن تشغيلها بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حين اعتماد الضمانات المناسبة في هذا الصدد.

فمنظور حقوق الإنسان لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه يكون أثره محدودًا إذا كان احترام حقوق الإنسان غير كافٍ في الجانب التنظيمي والمؤسسي الأوسع

¹ Gabriel NIȚĂ, "Artificial Intelligence Regulation: Approaches and Implications", in Pajuste, Tiina, Heliona Bellani (Miço) & Sejla Maslo Cerbic (eds.), **Legal Perspectives in the Modern Era of Technological Transformations**, ADJURIS – International Academic Publisher, Bucharest, Paris, Calgary, 2024, p. 168. JEL Classification: p24, p33,

DOI: <https://doi.org/10.62768/ADJURIS/2024/1/10>

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات
نطاقاً،¹ وحتى يتمحور تطوير التكنولوجيات الجديدة حول الإنسان ويكون فعالاً، لا بد من
أن يستند أي حل أو أي تنظيم إلى احترام حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الذكاء الاصطناعي

نجاح حوكمة الذكاء الاصطناعي يتحقق باحترام السمات المنفردة له، فهو فائق
التطور ويتعذر التنبؤ بتقدمه، وقد لا تكون أي قواعد يقرونها اليوم فعالة أو حتى ذات
صلة في غضون شهور قليلة. لذا حتى تتحقق حوكمة رشيدة للذكاء الاصطناعي تكون عن
طريق وضع مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تعتمد عليها عملية صنع القرار بشأن إدارة
مخاطر الذكاء الاصطناعي، وهي:

الفرع الأول: حوكمة شاملة: نظراً للطبيعة المنفردة لتطور الذكاء الاصطناعي
وتعقده فإن السبيل الوحيد أمام الجهات التنظيمية لممارسة الرقابة المناسبة عليه هو
التعاون مع الشركات الخاصة العاملة في مجال التكنولوجيا. ومن أجل أن تعكس
الحكومات طبيعة الذكاء الاصطناعي التي ليس لها حدود، ينبغي لها أن تجعل الشركات
أطرافاً في الاتفاقات الدولية ذات الصلة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، لأنه دائماً ما تعمل
أفضل تنظيم لأي نشاط بشكل تعاوني مع القطاع التجاري خاصة في مجال الذكاء
الاصطناعي، وإي استبعاد للشركات التي لها سيطرة كبيرة للغاية سيحكم بالفشل على أي
هيكل حوكمة حتى قبل أن يبدأ.

الفرع الثاني: حوكمة وقائية: لا يوجد اتساق في التوازن بين مخاطر الذكاء
الاصطناعي وفوائده؛ فعلى الرغم من فوائده الكثيرة، يجب على صناع السياسات اتخاذ
إجراءات للوقاية من مخاطره الكارثية، ويجب تعديل المبدأ الاحترازي المستخدم بالفعل
على نطاق واسع ليناسب الذكاء الاصطناعي، وأن يتم النص عليه في أي نظام حوكمة .

الفرع الثالث: حوكمة مُحكمة: يجب أن تكون الحوكمة مُحكمة، لأن الذكاء
الاصطناعي له قدرة على الانتشار بسهولة، وفي حالة خروج واحدة عن النظام يمكن أن
تسمح بانفلات نموذج خطير. لذلك، ينبغي لأي آليات امتثال أن تكون مُحكمة، مع جعل
الدخول إليها سهلاً للإجبار على المشاركة، في حين يكون الخروج منها مكلفاً لردع عدم
الامتثال.

¹ المرجع نفسه.

الفرع الرابع: حوكمة سريعة الحركة: تميل هيئات صنع القرار إلى الثبات، لتحافظ على الاستقرار والقدرة على التنبؤ وعلى الديناميكية والمرونة، وهذا لا يصلح مع الذكاء الاصطناعي، لذا يجب أن تكون الحوكمة مرنة وقابلة للتعديل وذاتية التصحيح بقدر ما لدى الذكاء الاصطناعي من سرعة في الحركة والتطور الفائق والتحسين الذاتي.

الفرع الخامس: حوكمة موجهة: من الناحية العملية، نجد تحديد الأدوات المناسبة لاستهداف أي من مخاطر الذكاء الاصطناعي سيتطلب وضع تصنيف تاكسونومي مباشر عملي للمخاطر المنفصلة المتوقعة التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي. ومن ثم، يجب أن تكون حوكمة الذكاء الاصطناعي موجهة، وقائمة على المخاطر، وتناسب كل نمط وليست أسلوباً واحداً يناسب الجميع.¹

المطلب الثالث: الجهود الدولية المبذولة لحوكمة الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: جهود هيئة الأمم المتحدة

أول من أصدر وثيقة تقنية عالمية والأولى من نوعها في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، هي منظمة اليونسكو في نوفمبر 2021، سمّتها "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، واعتمدتها جميع الدول الأعضاء المائة والثلاث والتسعين. من مبادئها الأساسية الذود عن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وذلك استناداً إلى النهوض بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والإنصاف مع التذكير الدائم بضرورة الإشراف البشري على نظم الذكاء الاصطناعي، حيث تتمحور الاتفاقية حول أربع قيم أساسية تُرسي الأسس لنظم الذكاء الاصطناعي التي تصب في خير البشرية والأفراد والمجتمعات والبيئة.²

ثم تدخلت الأمم المتحدة مؤخراً بقرارين من الجمعية العامة صدرتا سنة 2024م³، حيث وجدت إجماعاً على أن الذكاء الاصطناعي يؤثر على حقوق الإنسان، بل واعتمدت

¹ ايان بريمر، مصطفى سليمان، مرجع سابق.

² اليونسكو، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/>

³ القرار رقم 78/265 حول "اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة"، والقرار رقم 78/311 حول "تعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي".

حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات

بعض العبارات الجديرة بالثناء التي تحذر من أن بعض استخدامات الذكاء الاصطناعي غير متوافقة مع حقوق الإنسان. وقد أصدر المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي¹ عام 2024م تقريرًا يؤكد أن حوكمة الذكاء الاصطناعي لا تتم في فراغ، وأن القانون الدولي وخاصة قانون حقوق الإنسان الدولي، ينطبق فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي.²

حيث يتضمن هذا التقرير مجموعة من المبادئ التوجيهية لتطوير وتنفيذ الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع حقوق الإنسان لمواجهة التحديات الماثلة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في عصر رقمي بامتياز. كما وضعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توجهات بشأن بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وعمليات تقييم الاثر في استخدام التكنولوجيا الجديدة بسبل منها العمل مع المجتمع المدني والخبراء الخارجيين وأشد الفئات ضعفا وتضررا، ووضع حقوق الإنسان في صميم الأطر التنظيمية والتشريعية المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الرقمية واستخدامها.³

ومن المبادئ التوجيهية التي ينبغي الاسترشاد بها في تشكيل مؤسسات دولية جديدة لحوكمة الذكاء الاصطناعي نجد:

- المبدأ التوجيهي 1: يجب أن تحكم الذكاء الاصطناعي المصلحة العامة للدول؛
- المبدأ التوجيهي 2: يجب حوكمة الذكاء الاصطناعي على نحو شامل، من قبل الجميع ولفائدتهم؛ بحيث تشمل كل دول العالم دون استثناء لينتفع منها كا الناس.
- المبدأ التوجيهي 3: يجب أن تكون حوكمة الذكاء الاصطناعي عالمية وشبكية ومتجذرة في التعاون التكيفي بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

¹ تشكلت الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي متعددة الاختصاصات، التي كان قد اقترح أصلا إنشاؤها في عام 2020 كجزء من خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي (A/ 74/821) في أكتوبر 2023 لتجري تحليلا وتقدم توصيات بشأن الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي.

² Eileen Donahoe, Op.Cit.

³ الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 22.

- المبدأ التوجيهي 4: يجب بناء حوكمة الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع حوكمة البيانات والعمل على وجود بيانات متاحة للعموم بشفافية؛
- المبدأ التوجيهي 5: يجب أن تركز حوكمة الذكاء الاصطناعي على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية الأخرى المتفق عليها، مثل أهداف التنمية المستدامة.¹

الفرع الثاني: جهود منظمة الاتحاد الأوروبي

تم اعتماد اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في الخامس من سبتمبر 2024، وقامت لجنة الذكاء الاصطناعي بصياغتها، كما اعتمدت قبلها عددا لا يحصى من التوصيات والمقترحات التنظيمية العالمية الأخرى، وكلها تستند على إطار حقوق الإنسان.² حيث يركز المجلس الأوروبي على حماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية ومن مخاطر الذكاء الاصطناعي من خلال توصيات ومبادئ توجيهية مختلفة، والآثار الأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي، وتكرس المنظمة نفسها لضمان أن يتماشى تطوير الذكاء الاصطناعي وتطبيقه مع معايير حقوق الإنسان المعمول بها.

ويعد قانون الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أول صك دولي ملزم دوليا وقانونا في مجال الذكاء الاصطناعي، يهدف لسد الثغرات القانونية التي قد تنتج عن التقدم التكنولوجي السريع، لذا يجب أن تمثل الأنشطة المنفذة في إطار دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي للمبادئ الأساسية التالية:

- الكرامة الإنسانية والاستقلالية الشخصية،
- احترام الحياة الخاصة وحماية البيانات الشخصية،
- المساواة وعدم التمييز،
- الشفافية والتحكم والمصادقية،

¹ أميرة كواش، مرجع سابق، ص 8.

² Eileen Donahoe, Op.Cit.

● المساءلة والمسؤولية، والابتكار والأمن.¹

يؤكد قانون الذكاء الاصطناعي لسنة 2024 أن الموقعين عليه سوف يأخذون في الاعتبار الكرامة الإنسانية والاستقلال الفردي، والشفافية والرقابة، والمساءلة والمسؤولية، والمساواة وعدم التمييز، والخصوصية وحماية البيانات الشخصية، والموثوقية والسلامة. كما يحدد سبل الانتصاف والحقوق الإجرائية والضمانات، كما يسهر على متابعة وتقييم تنفيذ هذه الاتفاقية مؤتمر الأطراف، وتطبق على الأطراف، لكنها لا تنطبق على أنشطة البحث والتطوير والأمن والدفاع الوطني لأنها مستثناة.

المطلب الرابع: ثغرات حوكمة الذكاء الاصطناعي القائمة على الحقوق

لا يوجد نقص في الوثائق والحوارات التي تركز على حوكمة الذكاء الاصطناعي، فقد تم اعتماد مئات الأدلة والأطر والمبادئ من قبل الحكومات والشركات والاتحادات والمنظمات الإقليمية والدولية، مع ذلك، لا يمكن لأي منها أن يكون عالميا في نطاقه وشاملا في تغطيته، وهذا لوجود مشاكل في التمثيل والتنسيق والتنفيذ، لذلك تعد الحوكمة الشاملة للذكاء الاصطناعي أحد أصعب تحديات الحوكمة التي ستواجهها الأمم المتحدة² لضمان تسخير إمكانيات الذكاء الاصطناعي بطرق عادلة ودون تمييز.³

الفرع الأول: المشكلة الأولى هناك تهديد جد معقد للحوكمة القائمة على حقوق

الإنسان يتمثل في النفوذ المتزايد للأفراد والمنظمات المتحالفة مع مجتمع الإيثار الفعال المدعوم من المليارديرات والقطاع الخاص في الذكاء الاصطناعي الذي لا يتوافق مع نظام ويستفاليا للسياسة الدولية. مثل المنظمات المناصرة التي غالبًا ما تحمل كلمة "المستقبل" في أسمائها، والتي تركز إما على ما يسمى "سلامة الذكاء الاصطناعي" أو على المخاطر "طويلة الأمد" و"الوجودية" للذكاء الاصطناعي، وحتى الأكثر اعتدالاً بينها تتبنى نهجًا نفعيًا جذريًا لحوكمة الذكاء الاصطناعي؛ وهو ما يتعارض بشكل أساسي مع حقوق الإنسان.

¹ الاتفاقية الاطارية لمجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان والديموقراطية وسيادة القانون لعام 2022م، مجلس أوروبا الحوكمة الرقمية. www.coe.int

² الأمم المتحدة، حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية: التقرير النهائي، مرجع سابق، ص 24.

³ المرجع نفسه، ص 7.

الفرع الثاني: المشكلة الثانية: يتحدث كل من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

بقيادة الولايات المتحدة والصين لسنة 2024 صراحةً عن المجال غير العسكري فقط للذكاء الاصطناعي؛ في حين لم يعترف أي من القرارين حتى بالتكاليف البيئية للذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث: المشكلة الثالثة: قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي

ومعاهدة مجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي، مليئة بالاستثناءات والإعفاءات والقيود وهذا يجعل أي ادعاءات بتعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي القائمة على الحقوق فاشلة. حيث فشل قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي في حظر أخطر استخدامات الذكاء الاصطناعي، ويميز بشكل تعسفي ضد المهاجرين، ويعفي سلطات إنفاذ القانون والهجرة من متطلبات الشفافية،¹ وتجنب المعايير المزدوجة للقطاعين العام والخاص بالإضافة إلى الإعفاءات الواسعة النطاق للأمن القومي والدفاع.

ويتجلى هذا المعيار المزدوج بشكل صارخ في حقيقة أن إسرائيل وقعت على المعاهدة حتى مع نشرها أنظمة استهداف الذكاء الاصطناعي لأتمتته وتسريع إنتاج قوائم القتل الجماعي في غزة. هذا يثير أسئلة خطيرة حول التزام المجتمع الدولي بالمساءلة الحقيقية.

الفرع الرابع: المشكلة الرابعة: الدول تغريها إمكانيات الذكاء الاصطناعي من

حيث اكتساب القوة وتحقيق الازدهار في وقت يتسم بالمنافسة الجيوسياسية الشديدة. ولاتزال مجتمعات كثيرة على هامش تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره واستخدامه، في حين أن قلة منها تسيطر عليها الإثارة الممزوجة بالقلق من تأثير الذكاء الاصطناعي الشامل.² إضافة إلى هذا لا يوجد انصاف في التمثيل في نقاشات حوكمة الذكاء الاصطناعي، فهناك مجتمعات كثيرة قد تم استبعادها تاريخياً استبعاداً تاماً من محادثات حوكمة الذكاء الاصطناعي التي تؤثر عليه، فهي غير شاملة لكل انحاء العالم لتكون فعالة في تجنب سباقات تسلح الذكاء الاصطناعي أو سباقات تتعلق بالسلامة والحقوق، وفي تقاسم فوائد الذكاء الاصطناعي.³

¹ Eileen Donahoe , Op.Cit.

² الأمم المتحدة، حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية: التقرير النهائي، مرجع سابق، ص 24.

³ المرجع نفسه، ص 8.

خاتمة:

يبقى مستقبل حقوق الإنسان مفتوح خاصة في عصر رقمي مبني على الذكاء الاصطناعي سريع التطور، لأنها حقوق مرنة وفي عملية دائمة من البناء والتفكيك والتطور لخدمة احتياجات المجتمع بشكل أفضل، خاصة في ظل الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي للمجتمع والفرد، والمخاطر التي تنتهك حقوق الإنسان.

ولكن كثرة مخاطر الذكاء الاصطناعي أثار مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، مما اوجب على الحكومات معالجة هذه المخاطر من خلال تطبيق تدابير عملية لضمان الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي، ومعالجة الأضرار الناجمة عن الممارسات غير الأخلاقية، لضمان حوكمة جيدة تحمي حقوق الانسان وتعززها. فهناك جهود دولية وإقليمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي وفق أساس حقوق انساني، وهي مطلب دولي ضروري جدا، وعلى ضوء ما تقدم تم التوصل للنتائج التالية:

- وجب إدارة وتنظيم الذكاء الاصطناعي بفعالية بغية تحقيق التوازن بين فوائده ومخاطره، ويكون بترسيخ حقوق الإنسان في صميم تطوير التكنولوجيا واستخدامها وتنظيمها لخدمة الإنسانية بالعدل والانصاف.
- يجب احترام القانون الدولي واحترام حقوق الانسان وتوطيدها من خلال دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي. ولا بدّ من وضع أطر قانونية وتنظيمية ملائمة لحماية هذه الحقوق جيدا.
- نشر نظم الذكاء الاصطناعي بطريقة تتسم بالالتزام الأخلاقي على الشفافية والقابلية للشرح والمراجعة والتدقيق.
- وجب تعزيز فهم الجمهور للذكاء الاصطناعي من خلال التعليم المفتوح والمتاح للجميع في المعلوماتية، والمهارات الرقمية، والتدريب في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي،
- الاستخدام المسؤول والأخلاقي والشفاف لتقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم وتدعم حقوق الإنسان، ويكون بالرصد وتقييم الآثار المستمرين لنظم الذكاء الاصطناعي والتأكد من توافقها مع مبادئ حقوق الانسان، مع وجود ضمانات قوية.
- وضع رؤية شاملة لنهج شبكي عالميا وقادر على التكيف بسرعة ومرن لحوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية، يشمل الفهم المشترك والأرضية المشتركة -إجماع

عالمي على اعتماد إطار قانوني محدد- والفوائد المشتركة لتحسين التمثيل حتى يصبح متوازن وتمكين التنسيق وتعزيز التنفيذ، هو وحده الذي يمكن أن يعالج التحديات والفرص المتعددة الأوجه والمتطورة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على نطاق عالمي، مما يعزز الاستقرار الدولي والتنمية المنصفة.

في الختام، نوصي بإطلاق حوار سياسات حكومي دولي متعدد الاختصاصات بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي على هامش الاجتماعات الحالية في الأمم المتحدة. هدفه تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات بشأن الحوكمة التي تعزز التنمية وحقوق الإنسان وتحميتها وتعملها، مع السعي وراء الفرص وإدارة المخاطر.

قائمة المصادر والمراجع:

(أ) مراجع باللغة العربية

1. أميرة كواش، "أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على حياة وسرديات الفلسطينيين/ات"، حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، شباط / فبراير 7، 2025/2/2024. www.7amleh.org
2. أشويني ك.ب، المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الأمم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي، العنصرية والذكاء الاصطناعي: "إن التحيز في الماضي يؤدي إلى تحيز في المستقبل"، جولية 2024. 28 جولية 2025. <https://www.ohchr.org/ar/stories/2024/07/racism>,
3. احمد بن صالح بن ناصر البرواني، "حقوق الانسان في عصر الذكاء الاصطناعي" معطيات رؤى وحلول"، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، اصدار خاص، عمادة البحث العلمي والابتكار، جامعة الزيتونة الأردنية، 2024. https://zjils.zuj.edu.jo/PapersUploaded/v5_s/041.pdf
4. الأمم المتحدة، الذكاء الاصطناعي. - <https://www.un.org/ar/global-issues/artificial-intelligence>
5. ايان بريمر، مصطفى سليمان، ركائز حوكمة الذكاء الاصطناعي، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2023. <https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/>
6. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الأمين العام، "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي"، تقرير رقم 20 A/74/821، ماي 2020، واشينغتون. الولايات المتحدة الأمريكية. <https://docs.un.org/ar/A/74/821>
7. اليونيسكو، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. - <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/>

- حوكمة الذكاء الاصطناعي بمنظور حقوق الانسان: زيادة للفرص وتقليل للتحديات
8. الاتفاقية الاطارية لمجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان والديموقراطية وسيادة القانون لعام 2022م، مجلس أوروبا الحوكمة الرقمية. www.coe.int
9. الأمم المتحدة، حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية: التقرير النهائي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2024م. <https://www.un.org/ar/global-issues/artificial-intelligenc>
10. علي عاشور الفار، دور الأمم المتحدة في الرقابة على حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1993.
11. طه الكوني المختار معيوف، "القانون والذكاء الاصطناعي: حماية حقوق الانسان في ظل التكنولوجيا الحديثة"، مجلة الاصاله، المجلد السادس، العدد 11، 2025م. تم الاطلاع عليه يوم: 15 جويلية 2025م. <https://alasala.alandalus-libya.org.ly/>
12. ibrahim.Sh، تقرير استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات الحكومية، 10 أوت 2025م. <https://lezwweb.com> /2025/08/10/
- (ب) مراجع باللغة الإنجليزية:
- Artificial Intelligence and Human Rights Eileen Donahoe , Megan MacDuffee Metzger Journal of Democracy Johns Hopkins University Press Volume 30, Number 2, April 2019 DOI.10.1353/jod.2019.0029
 - Council of Europe Human Rights and artificial intelligence (CDDH-IA) <https://www.coe.int/en/web/human-rights-intergovernmental>
 - Ghofran M. I. Hilal, Yousra M. M. Chabaan2 Amel M. M. Njehi , The Governance of Artificial Intelligence in Line with the International Human Rights Law, *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, Volume 49, No. 4, 2022, PP. 126-138. <https://doi.org/10.35516/law>.
 - Sam Bowman, **The role of artificial intelligence in predicting human rights violations**, November 14, 2024 open global rights. <https://www.openglobalrights.org>
 - Tareq AL-Billeh1, Ruba Hmaidan, Ali Al-Hammouri, Mohammed Al Makhmari, "The Risks of Using Artificial Intelligence on Privacy and Human Rights: Unifying Global Standards", *JURNAL MEDIA HUKUM*, 31(2): 333-350, 2024. DOI: <https://doi.org/10.18196/jmh.xv3>